

أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المحلية في المملكة العربية السعودية للفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٢٠م

نواف عبدالرحمن محمد السحمة

باحث دكتوراه بقسم الإدارة العامة

كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك سعود

nawaf.a.q@gmail.com

مستخلص البحث

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر المزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص في سوق التمويل المحلي في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لاستخدام السياسة المالية السعودية لفتترات متعددة لأداة الدين لتلبية احتياجاتها التمويلية ولسد العجز في الموازنة العامة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيانات الدين العام الداخلي والخارجي وبيانات الائتمان المحلي للقطاع الخاص ونفقات الحكومة للفترة ما بين عامي ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر للمزاحمة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢، وهي الفترة التي استخدم فيها الدين الداخلي فقط، بينما توصلت الدراسة إلى وجود تكامل بين القطاعين الخاص والعام وعدم وجود أثر للمزاحمة خلال بقية الفترة (٢٠٠٣:٢٠٢٠). وكان هذا التأثير الكبير لهذه العلاقة يأتي من جانب النفقات العامة الجارية، ويعود التفسير في ذلك إلى أن الفترة ٢٠٠٣:٢٠١٤ كان هناك فائض في الموازنة العامة للدولة، بينما في ظل الفترة ٢٠١٥:٢٠٢٠ تم استخدام مجموعة من الأدوات المختلفة لمواجهة العجز في الموازنة كالاقتراض المحلي والاقتراض الخارجي والسحب من الاحتياطيات العامة، والعديد من الإصلاحات في المالية العامة التي نُفذت ضمن رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

الكلمات المفتاحية

المزاحمة، الدين العام، الائتمان المحلي، القطاع الخاص

تم استلام البحث في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢، وقبوله للنشر في ٣٠ مايو ٢٠٢٣

١. المقدمة:

على الرغم من الاختلافات والتباينات الكبيرة لدى الدول في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أنها جميعاً تسعى لتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاه لمواطنيها؛ عبر إنشاء وتقديم بنية تحتية وخدمات عامة بجودة وكفاءة عاليتين، وتعزيز مخرجات العمل الحكومي لديها بمبادئ العدل والإنصاف والمساواة، ومحاربة الفساد وضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ولتحقيق تلك الأهداف ينبغي الاعتماد على مجموعة من السياسات والأدوات ويأتي من ضمنها سياسة المالية العامة؛ من خلال إدارة جانبي الموازنة العامة بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية.

ويبقى التحدي الأكبر لدى العديد من الدول ذات الاعتماد الرئيسي على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز هو ما تواجهه المالية العامة من صعوبات في فترات مختلفة تتمثل في عدم الاستقرار في جانب الإيرادات متأثرة بعوامل عدم اليقين وتقلبات الأسعار وتفاعلات العرض والطلب في الأسواق العالمية لتلك الموارد الطبيعية، مما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز شبه دائم في الموازنة، مدفوعاً بحجم نفقات متزايد يقابله إيرادات أقل، ونتيجة لذلك تتجه هذه الدول عادةً إلى استخدام عدد من أدوات السياسة المالية لسد هذا العجز؛ كفرض الضرائب والرسوم أو رفعها، أو اللجوء إلى الاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً.

ولكن مع استخدام الدَّين كأحد أدوات التمويل في السياسة المالية، ظهرت العديد من الاتجاهات المتباينة حول تأثير استخدامه على الوضع الاقتصادي بشكل عام، ومدى مساهمته في التباطؤ أو النمو الاقتصادي. فمن جانبها لم تكن تمنع المدرسة الكينزية في الاقتراض لسد العجز في الموازنة ضمن سياستها المالية التوسعية على المدى القصير؛ بهدف تحقيق توازن مالي على المدى المتوسط والبعيد. بينما كانت مدرسة شيكاغو توجه الانتقاد إلى المدرسة الكينزية واستخدامها للسياسة المالية وأدواتها بما فيها الدَّين، مركزة بدلاً من ذلك على استخدام السياسة النقدية كواحدة من التأثيرات الناتجة عن استخدام القروض لسد العجز في الموازنة. بينما عبرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة عن أن هذه السياسة قد تتسبب فيما يسمى بمبدأ أثر المزاحمة "Crowding out" في الاقتصاد وهو واحد من أكثر المواضيع التي تمت مناقشتها منذ سبعينيات القرن الميلادي الماضي، وتفترض بأن تمويل العجز في الموازنة من خلال زيادة حجم الاقتراض "الاقتراض الداخلي بشكل خاص" من قِبَل الحكومات له تأثير غير مرغوب فيه إلى حد ما يتمثل في إزاحة الاقتراض والاستثمار المخطط له من القطاع الخاص، وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص أو حتى إلغائه في بعض الأحيان؛ مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على النمو في الناتج المحلي .

المملكة العربية السعودية لم تكن بعيدة عن السيناريو السابق؛ حيث بقي الاعتماد الكبير في تمويل الموازنة العامة على الإيرادات النفطية، وبسبب تقلبات أسعار النفط العالمية وعدم ثباتها، إضافةً إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية أخرى، أدى ذلك إلى حدوث عجز في الموازنة في العديد من السنوات، مما حدا بالحكومة السعودية منذ بداية عقد تسعينيات للقرن الماضي إلى استخدام القروض الداخلية لتلبية احتياجات تمويل الموازنة وسد هذا العجز في الموازنة معتمدةً بشكل أساسي في ذلك على القطاع المصرفي المحلي، فبلغ الدَّين العام أعلى مستوياته عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩م متجاوزاً ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP، وبلغ أدنى مستوياته في عام ٢٠١٤م بنسبة لم تتجاوز ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ومع إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في أبريل ٢٠١٦ كان هنالك الكثير من التغيرات والبرامج والمبادرات التي تصب في تنمية وتطوير الاقتصاد السعودي بشكل عام، وإصلاح المالية العامة السعودية بشكل خاص كإنشاء المركز الوطني لإدارة الدَّين، وفرض ضريبة القيمة المضافة لتتنوع مصادر الدخل، وإنشاء هيئة كفاءة الإنفاق، كما شهدت المملكة في عام ٢٠١٦ استخدام القروض الخارجية لأول مرة جنباً إلى جنب مع القروض الداخلية، ليبلغ إجمالي الدَّين العام الداخلي والخارجي في ٢٠٢٠ أكثر من ٨٥٤ مليار ريال سعودي، متجاوزاً ما نسبته ٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٢. مشكلة الدراسة:

واجهت المملكة العربية السعودية عجزاً بالموازنة العامة في عدد من الفترات المختلفة خلال الثلاثة عقود الماضية، وذلك نتيجة للتفاوت الكبير بين المصروفات المتزايدة والإيرادات المتأثرة بعدم استقرار أسواق النفط العالمية، وقد لجأت المملكة العربية السعودية إلى خيارات الاقتراض الداخلي والخارجي كأحد أدوات سياستها المالية، وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية ومواجهة العجز في الموازنة، معتمدة في ذلك بشكل كبير على القطاع المصرفي المحلي.

وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن وجود أثر لمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية المحلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٩١:٢٠٢٠، وذلك بسبب استخدام الحكومة للاقتراض الداخلي كجزء من سياستها المالية، وهذا يتطلب دراسة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ١- العلاقة بين الدين العام والائتمان المحلي للقطاع العام في المملكة العربية السعودية.
- ٢- أثر الدين العام الداخلي والنفقات الحكومية الجارية والاستثمارية على الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص.

٣. أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية دراسة أثر المزاحمة في المملكة العربية السعودية ومدى تأثير الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي لمواجهة العجز في الموازنة وإزاحته للاقتراض في القطاع الخاص، إلى عدة جوانب منها:

- الكشف عن أثر استخدام الدين في السياسة المالية بالمملكة العربية السعودية وتأثيره على مزاحمة الاقتراض في القطاع الخاص.
- قلة البحوث والدراسات المحلية وقدمها - على حد علم الباحث- التي تناولت موضوع أثر المزاحمة بسبب استخدام الدين لتمويل العجز في الموازنة بالمملكة العربية السعودية.
- قد تقدم الدراسة إلى صانعي السياسات المالية المملكة العربية السعودية تقييماً للأدوات المستخدمة في السياسة المالية المستخدمة في مواجهة العجز في الموازنة.

٤. منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الثانوية التاريخية التي تم تجميعها من المصادر الرسمية، كموقع وزارة المالية السعودية ومؤسسة النقد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها؛ حيث يقوم هذا التحليل الوصفي التحليلي على بيانات الدين العام للمملكة العربية السعودية، سواء الداخلي منه أو الخارجي، وكذلك بيانات الانتماء المحلي للقطاع الخاص، وذلك للفترة الزمنية للدراسة التي تبدأ من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٠، والتي تم اختيارها بناء على توفر البيانات الخاصة بالدين العام للمملكة العربية السعودية، ومن ثم تقديم الاقتراحات والتوصيات لتجنب حدوث "تأثير المزاحمة" Crowding out effect في الاقتصاد السعودي وانعكاساته على النمو الاقتصادي.

٥. الإطار النظري والدراسات السابقة:

١-٥ مبدأ أثر المزاحمة:

عندما قدمت المدرسة الكينزية وصفها الاقتصادية لمواجهة فترات الانكماش باستخدام الاقتراض لإدارة العجز في الموازنة العامة؛ مفترضةً بأن الإنفاق بالعجز يؤدي إلى توسيع مستوى الإنتاج للاقتصاد بأكمله، وأن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي بدورها إلى زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي (Mitchell and Debnam, 2010).

برز في المقابل لها بعض النظريات الأخرى التي تجادل الافتراض السابق للمدرسة الكينزية مدعومةً من قبل أنصار الكلاسيكية الجديدة، والذين يجادلون بأن تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال الاقتراض يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، وينبع هذا الازدحام من زيادة أسعار الفائدة وقلة المعروض من الأموال المتاحة للاقتراض أمام القطاع الخاص (Atabaev, Ganiev, 2018)، ويذكر زين العابدين بري (٢٠٠٨) بأنه "تأتي مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص عن طريق الحصول على الموارد المتاحة من عمل وموارد إنتاج، مما يترك القليل من الموارد لاستثمارات القطاع الخاص".

ويأتي التركيز في هذا البحث على مبدأ أثر المزاحمة الناتج عند قيام الحكومات بسد العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض المحلي، والذي يؤدي بدوره إلى التنافس مع القطاع الخاص الراغب أيضاً في الاقتراض من سوق التمويل المحلي المتاح والمحدود لتمويل استثماراته.

٢-٥ الائتمان المحلي للقطاع الخاص:

يعتبر الائتمان المحلي للقطاع الخاص أحد أهم المقاييس التي يُستدل بها على تزايد أو انخفاض دور القطاع الخاص في المساهمة في النمو الاقتصادي لأي دولة، لذا يتم مراقبة هذا المقياس بشكل دائم؛ فكلما زاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، زادت الموارد المالية الممنوحة للقطاع الخاص وزادت فرص القطاع الخاص في النمو والتطور، وكلما ارتفع هذا المقياس كان ذلك أفضل بشكل عام في صحة وتطور الاقتصاد (Anyanwu, 2016)؛ لذا هي تعتبر بمثابة الزيت الذي يشحّ محرك الاقتصاد.

ويعبر مصطلح الائتمان المحلي للقطاع الخاص حسب تعريف البنك الدولي (أو مطلوبات البنوك المحلية من القطاع الخاص حسب تسمية مؤسسة النقد السعودي) عن الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قِبَل المؤسسات المالية مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير المقيّدة، والائتمانات التجارية والحسابات المدينة الأخرى،

٣-٥ الدراسات السابقة:

في ظل النقاش بين المدارس الفكرية الاقتصادية حول أثر المزاحمة، وطبيعة العلاقة بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص في جانب المزاحمة على مصادر التمويل، وبالتالي التأثير على الاستثمارات للقطاع الخاص، كان هنالك الكثير من التباين في نتائج الدراسات السابقة التي أعدت حول أثر المزاحمة في معظم الدول محل الدراسة، وفي حالة المملكة العربية السعودية تطرّق عدد قليل من الدراسات لهذا الجانب، فكانت دراسة (Lonney, 1995)، وهي من أقدم الدراسات على حالة المملكة قد قامت بفحص العلاقة بين النفقات الحكومية ونفقات القطاع الخاص باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والمعتمد على اختبار السببية لجرانجر المعدل (Granger Causality Test)، وتم إجراء هذه الاختبارات على بيانات سنوية خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٢، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أي آثار ملحوظة للمزاحمة في الاقتصاد السعودي.

وهدفت دراسة (الجراح والمحميد، ١٩٩٧) إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص لفحص مبدأ المزاحمة باستخدام البيانات السنوية للفترة من ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٣، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مبدأ المزاحمة crowding out

ينطبق على حالة المملكة العربية السعودية. فيما يذكر بري (٢٠٠٢) في دراسته حول التراجع بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية للفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٧، والتي استخدم فيها نموذج انحدار متعدد أن لكل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري أثراً سلبياً على استثمارات القطاع الخاص، مما يدل على وجود مبدأ المزاحمة بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص.

وفي دراسة غصان والهجوج (٢٠٠٨) حول اختبار أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة، والتي استخدم فيها عدد من الصيغ الإحصائية-الرياضية منها اختبار التكاملي-المشترك والسببية واختبار الترجيح الأعظم الارتدادي، وذلك عبر تحويل Box-Cox للفترة ما بين ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٦، أوضحت نتائج الدراسة أن مبدأ المزاحمة ينطبق في الاقتصاد السعودي؛ من خلال مزاحمة الإنفاق الاستثماري لمؤسسات الإنتاج الحكومية لاستثمارات مؤسسات القطاع الخاص.

فيما أكدت دراسة الرسول والعمر (٢٠١٠) والحاصلة على جائزة التميز البحثي من جامعة القصيم لعام ٢٠١١م على وجود أثر لمبدأ المزاحمة في جانب الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الفترة ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٧، بينما كان هنالك علاقة تكاملية دون وجود أثر للمزاحمة في الفترة ١٩٧٠ حتى ١٩٨٩، وذلك باستخدام الأساليب القياسية المتقدمة لتحليل السلاسل الزمنية مثل اختبار التكاملي المشترك واختبار جرانجر للسببية، أما في دراسة الباتل (٢٠٠٤) والتي تم فيها دراسة الفترة ما بين ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٠ باستخدام تحليل السلاسل الزمنية؛ وخلصت إلى أن عجز الموازنة يؤدي إلى التراجع مع استثمارات القطاع الخاص في سوق التمويل المحلي، ويلخص جدول رقم ١ التالي الدراسات السابقة التي بحثت مبدأ المزاحمة في المملكة العربية السعودية

جدول رقم ١ ملخص الدراسات السابقة حول أثر المزاحمة في المملكة

اسم الدراسة	الباحث	تاريخ النشر	فترة الدراسة	مبدأ أثر المزاحمة
١	Lonney R.	1995	1960-1992	لا يوجد
٢	الجراح والمحيميد	1997	1970-1993	يوجد
٣	زين العابدين بري	2002	١٩٧٠-١٩٩٧	يوجد
٤	غصان والهجوج	2008	1968-2006	يوجد
٥	عبدالله الباتل	٢٠١٤	١٩٧٠-٢٠٠٠	يوجد
٦	الرسول والعمر	١٠٢٠	1970-2007	يوجد

اسم الدراسة	الباحث	تاريخ النشر	فترة الدراسة	مبدأ أثر المزاحمة
١	Lonney R.	1995	1960-1992	لا يوجد
٢	الجراح والمحيميد	1997	1970-1993	يوجد
٣	زين العابدين بري	2002	١٩٧٠-١٩٩٧	يوجد
٤	غصان والهجوج	2008	1968-2006	يوجد
٥	عبدالله الباتل	٢٠١٤	١٩٧٠-٢٠٠٠	يوجد
٦	الرسول والعمر	١٠٢٠	1970-2007	يوجد

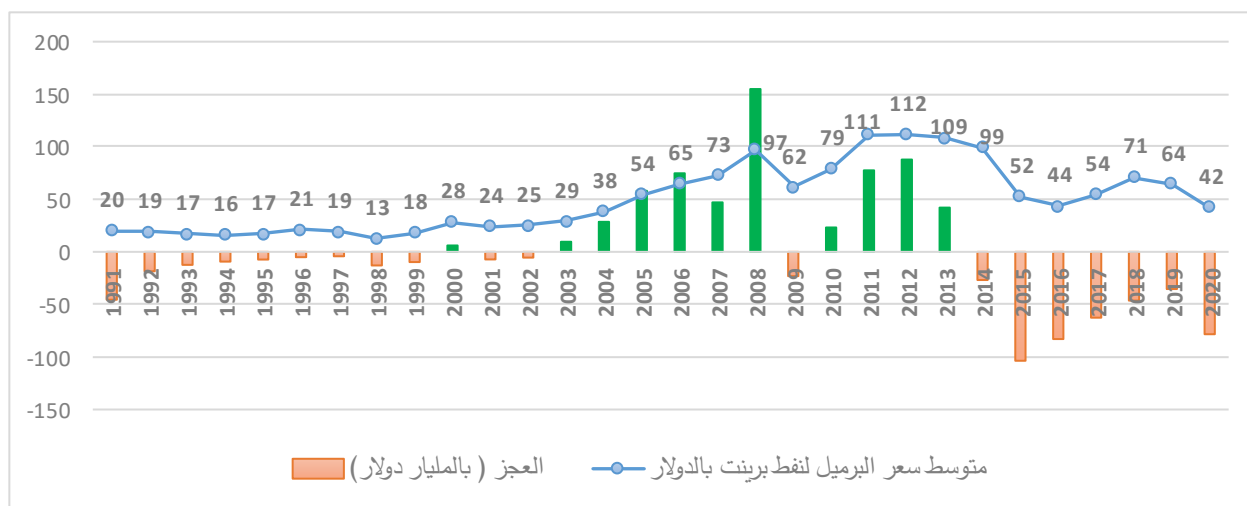
٤-٥ التعليق على الدراسات السابقة

يمكن التعقيب على الدراسات السابقة التي تم عرضها من خلال ما يلي:

١. من حيث الأهداف والمنهجية: تركّزت أهداف الدراسات السابقة التي عرضناها في جميعها على دراسة العلاقة بين النفقات العامة بشقيها الاستثماري والجاري مع الاستثمار الخاص، وتحديد أثر المزاخمة في هذه العلاقة، واستخدمت جميعها السلاسل الزمنية لفترات مختلفة أحدثها كان للفترة ما بين ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٧، وجميعها اعتمدت في تحليلها على الأساليب الإحصائية المتقدمة لهذه السلاسل الزمنية.
٢. من حيث النتائج: في جانب استكشاف أثر المزاخمة بين القطاع العام والخاص، فقد أكدت جميع الدراسات الست ما عدا دراسة (Lonney, 1995) على وجود مبدأ أثر المزاخمة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الحالة السعودية.
٣. من حيث موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: نظراً لندرة الدراسات المحلية الحديثة وخصوصاً للفترة ما بعد عام ٢٠٠٠، والتي تناولت موضوع أثر المزاخمة -على حد علم الباحث-؛ فستكون هذه الدراسة مساهمة للدراسات السابقة في استكشاف أثر المزاخمة لتغطي الفترة الزمنية التي لم يتم دراستها في الدراسات السابقة.

٦. أثر مزاخمة القطاع العام للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية:

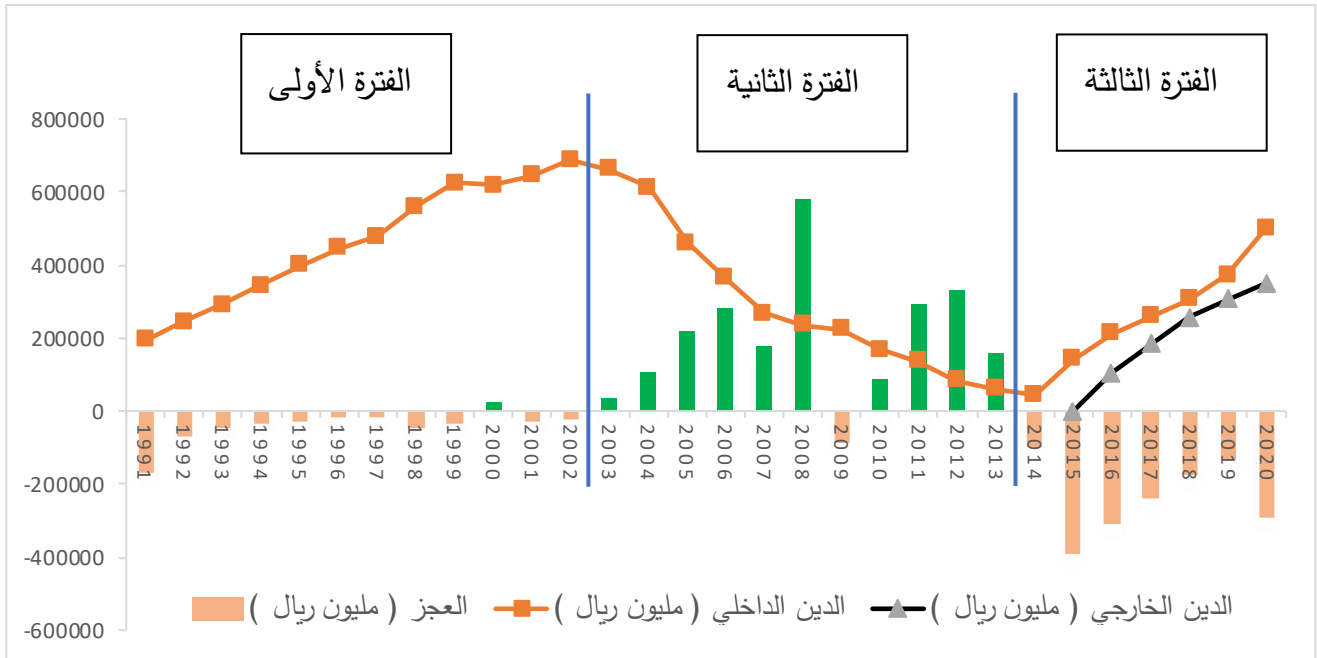
أدت العديد من التقلبات والأحداث السياسية التي مرت بها المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج بشكل خاص في ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، إلى عدم الاستقرار في أسعار النفط بالأسواق العالمية، مما وضع المملكة أمام تدني الإيرادات العامة أدى إلى عجز شبه دائم في الموازنة لقرابة ١٢ عاماً؛ ابتداءً من عام ١٩٩١م كما هو موضح في الشكل رقم ١ مدفوعاً بتدني ملحوظ في متوسط أسعار النفط لنفس الفترة، ولم تتمكن المملكة من التخلص من هذا العجز إلا في عام ٢٠٠٣م مع تجاوز متوسط سعر النفط ٣٠ دولاراً ليشكل تقريباً فترة مستمرة من الفوائض السنوية حتى عام ٢٠١٣م، مدعومة بارتفاعات كبيرة في أسعار النفط.



الشكل رقم ١ العجز والفائض في الموازنة (مليار دولار) وعلاقتها لمتوسط سعر النفط السنوي المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ١ في الملحق أ

ومع انخفاض متوسط أسعار النفط مرة أخرى نجد الموازنة في المملكة العربية السعودية تواجه مأزق العجز مرة أخرى ابتداءً من عام ٢٠١٤ وحتى العام ٢٠٢٠م.

لذا نستطيع أن نميز أن الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية قد مرت بثلاث فترات مختلفة منذ عام ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠م وذلك بناء على العجز والفائض فيها؛ حيث عانت الموازنة من وجود عجز شبه دائم في الفترة الأولى للأعوام ما بين [١٩٩١ حتى ٢٠٠٢]، فيما كانت الفترة الثانية التي ما بين الأعوام [٢٠٠٣ حتى ٢٠١٣] هي الفترة التي اتسمت فيها الموازنة العامة السعودية بحجم أكبر من الفوائض السنوية المدعومة بأسعار النفط المرتفعة، بينما عادت الموازنة العامة لتواجه العجز مرة أخرى خلال الفترة الثالثة للأعوام ما بين [٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠]، لذا عند دراسة الأدوات المستخدمة ضمن السياسة المالية لمواجهة وتمويل هذا العجز نجد أنها تباينت ما بين الاقتراض الداخلي من البنوك المحلية خلال الفترة الأولى، واستخدام القروض الخارجية من البنوك الخارجية جنباً إلى جنب مع الاقتراض الداخلي والسحب من الاحتياطات خلال الفترة الثالثة.



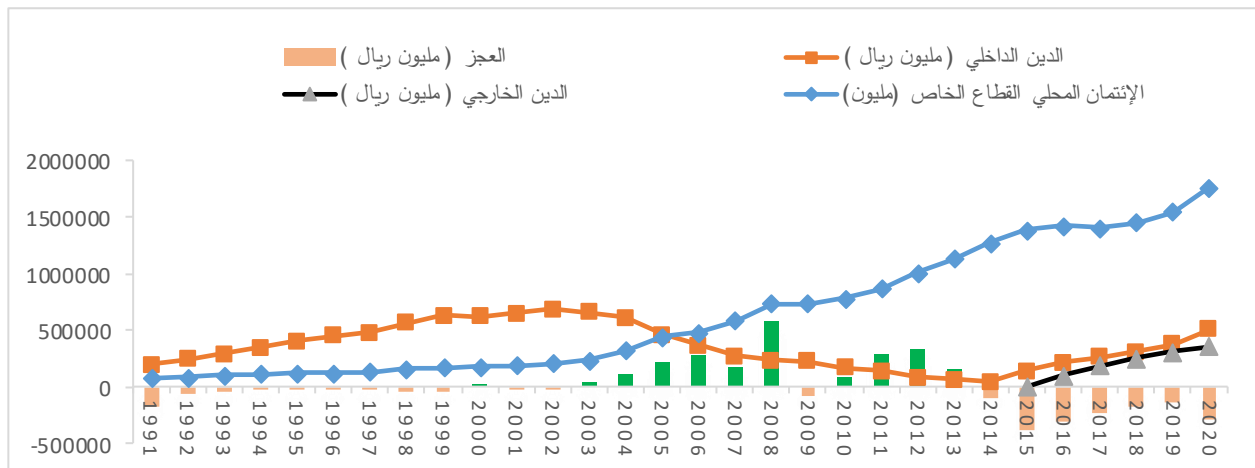
الشكل رقم ٢ حجم الدين الداخلي والخارجي وعلاقته بكل من العجز في الموازنة وحجم النفقات السنوية
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ١ في الملحق أ

ويوضح الرسم التاريخي السنوي لمجموع الدين العام الداخلي والخارجي للأعوام من ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠م على حسب الفترات المحددة سابقاً مقررناً بحجم العجز والفائض السنوي بالموازنة، والذي يتضح فيه ارتفاع حجم الدين العام خلال فترتي العجز في الموازنة الأولى والثالثة لتغطية ذلك العجز.

كما يوضح أيضاً انخفاض إجمالي الدين العام خلال الفترة الثالثة، والتي كما أشرنا اتسمت بفوائض كبيرة في الموازنة إلى بلوغه لمستواه الأدنى في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤م.

ومن زاوية أخرى ولدراسة مبدأ أثر المزامحة بين القطاع العام والقطاع الخاص على مصادر التمويل في سوق الاقتراض المحلي يوضح الشكل رقم ٣ العلاقة للفترة من عام ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠م بين كل من الدين العام الخارجي والداخلي للمملكة العربية السعودية مع إجمالي الائتمان المحلي للقطاع الخاص فينتضح من الشكل وجود ارتفاع كبير وملحوظ في إجمالي الائتمان المحلي للقطاع الخاص والذي تقريباً بدأ هذا الارتفاع بالتزامن مع الانخفاض في إجمالي الدين العام الداخلي من أعلى قمة تاريخية له في عام ٢٠٠٢م.

كما نلاحظ أن منحني إجمالي الائتمان المحلي للقطاع الخاص تقل وتيرة الارتفاعات فيه بشكل ملحوظ عندما يكون منحني إجمالي الدين الداخلي في الاتجاه الصاعد، فيما نلاحظ بروز الدين العام الخارجي لآخر خمس سنوات في فترة الدراسة، مما يشكل في مجموعة مع الدين العام الداخلي أكبر إجمالي للدين العام يسجل في تاريخ المملكة ليبلغ ٨٥٤,٢٥٠ مليون ريال في عام ٢٠٢٠م.



الشكل رقم ٣ علاقة الدين العام الداخلي والخارجي مع مطلوبات القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ١ في الملحق أ

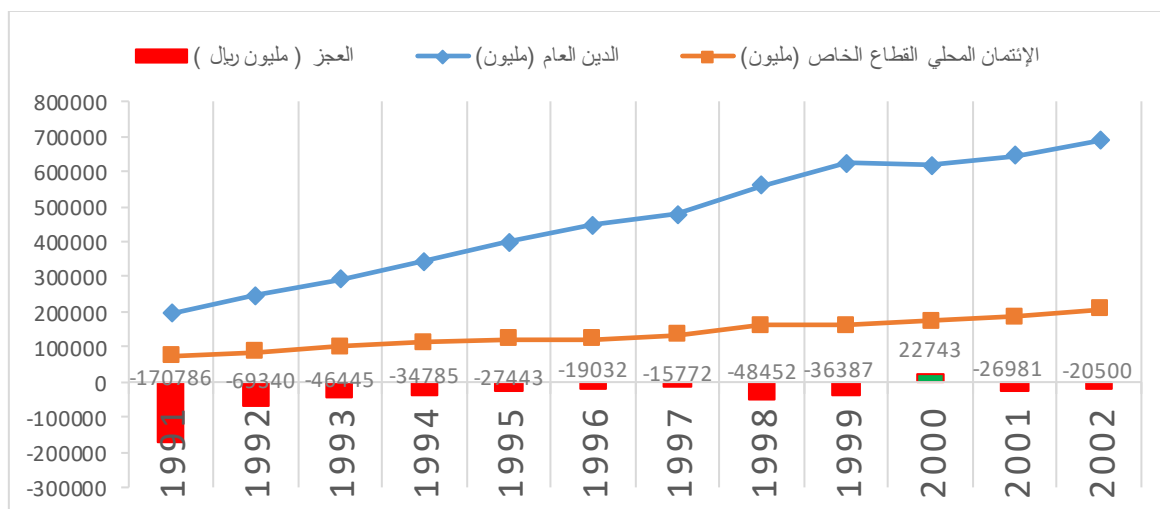
ولإعطاء مزيداً من التحليل والدراسة للعلاقة بين إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي تم تحليل فترة الدراسة بناء على الثلاث فترات السابقة التي تم تحديدها كما في السابق؛ وذلك لإعطاء صورة تحليلية أكثر عمقاً وشمولية لهذه العلاقة بناء على المتغيرات التي حدثت في أدوات السياسة المالية المستخدمة لكل فترة على حدة.

٧. الفترة الأولى (١٩٩١ حتى ٢٠٠٢):

تتسم هذه المرحلة بسمة العجز شبه الدائم والذي واجهته الموازنة في ١١ عاماً من أصل ١٢ عاماً هي مدة هذه الفترة، باستثناء العام ٢٠٠٠ الذي سجل فائضاً بمقدار ٢٢,٧ مليار ريال (٦ مليارات دولار) بسبب ارتفاع أسعار البترول عن سعره المقدر في الموازنة والبالغ ١٩ دولاراً للبرميل، ويوضح الشكل رقم ٤ أعلى مستوى بلغه العجز في الموازنة لهذه الفترة بحوالي ١٧٠,٧٨٦ مليون ريال في عام ١٩٩١، أخذاً في الانخفاض للسنوات التي تليه إلى أن وصل إلى أقل مستوى له في عام ٢٠٠٢ مسجلاً ٢٠,٥٠٠ مليون ريال.

بينما نجد أن منحى الدين العام سجل صعوداً كبيراً بتزايد سنوي ابتداءً عام ١٩٩١ بإجمالي بلغ ١٩٤,٨٦١ مليون ريال حتى عام ٢٠٠٢م الذي وصل فيه لأعلى مستوى خلال هذه الفترة بإجمالي بلغ ٦٨٧٧٣٥ مليون ريال، مسجلاً نسبة ارتفاع خلال كامل الفترة يصل إلى ٢٥٣٪.

ويقابل هذا الارتفاع في إجمالي الدين العام ارتفاعاً أقل وتيرة في إجمالي مطلوبات القطاع الخاص؛ حيث ابتدأ هذا الفترة عام ١٩٩١ بإجمالي مطلوبات القطاع الخاص يبلغ ٧٣,٦١٦ مليون ريال، وانتهت في عام ٢٠٠٢ بإجمالي ٢٠٥,٨٢٩ مليون ريال؛ أي بنسبة ارتفاع خلال كامل الفترة تبلغ ١٧٩,٦٪، لذلك نجد أن نسبة الارتفاع في إجمالي الدين العام أكبر من نسبة الارتفاع في إجمالي مطلوبات القطاع الخاص من قبل البنوك المحلية بحوالي ٧٣٪؛ مما يعطي مؤشراً بأن القطاع العام يراحم القطاع الخاص على الأموال المتاحة للاقتراض لدى البنوك المحلية.



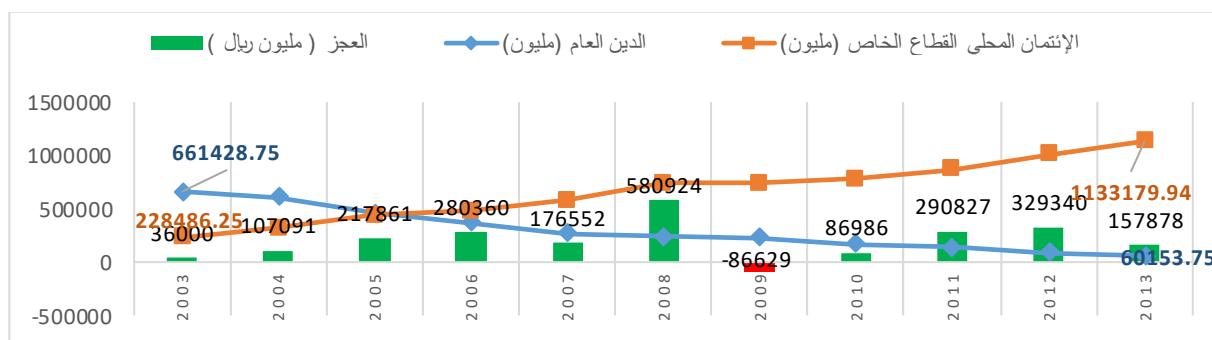
الشكل رقم ٣ العلاقة بين الدين العام ومطلوبات القطاع الخاص لدى البنوك المحلية للفترة الأولى المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ١ في الملحق أ

٨. الفترة الثانية (٢٠٠٣ حتى ٢٠١٣):

تميزت هذه الفترة التي تتكون من ١١ عاماً ابتداءً من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣ بالارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط العالمية، والذي انعكس بشكل مباشر على الإيرادات الكبيرة التي نتج عنها فوائض تاريخية في الموازنة السعودية عدا ما سجل من عجز في عام ٢٠٠٩ بحوالي ٨٦ مليار (٢٣ مليار دولار)، وذلك بسبب ما أوضحه بيان الموازنة العامة (٢٠١٠) من الانخفاض في أسعار النفط عن المقدر، وكذلك انخفاض كميات الإنتاج، إضافة إلى الزيادة في مصروفات مشاريع الحرمين الشريفين وبعض المشاريع العسكرية، فيما يوضح الشكل رقم ٥ تسجيل الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ أعلى فائض في تاريخ الموازنة السعودية بلغ ٥٨٠,٩٢٤ مليون ريال، انعكست بذلك على السياسات المالية المعلنة سنوياً من خلال بيانات الموازنة، والتي تضمنت توقف الحكومة السعودية عن الاقتراض واستخدام جزء من الفوائض سنوياً لسداد الدين العام، لينخفض منحى الدين العام خلال هذه الفترة كما في الشكل رقم ٥ من إجمالي دين بلغ ٦٦١,٤٢٨ مليون ريال لعام ٢٠٠٣ إلى إجمالي دين يبلغ ٦٠,١٥٣ مليون ريال بنسبة انخفاض خلال كامل الفترة بلغ ٩١٪ من إجمالي الدين العام.

ويقابل هذا الانخفاض الكبير في إجمالي الدين العام ارتفاع كبير جداً في إجمالي الائتمان المحلي للقطاع الخاص لدى البنوك المحلية بلغت نسبته خلال كامل الفترة ٣٩٦٪، حيث بلغ إجماليها في بداية الفترة ٢٢٨,٤٨٦ مليون ريال ليسجل في نهاية الفترة لعام ٢٠١٣ إجمالي وصل لـ ١,١٣٣,١٧٩ مليون ريال، لذا نجد أن الانخفاض الكبير في نسبة إجمالي الدين وتوقف الاقتراض الداخلي

وكذلك الارتفاع الكبير في إجمالي قروض القطاع الخاص، جميعها إشارات لتحرر القطاع الخاص من مزاحمة القطاع العام له على الأموال المتاحة للاقتراض لدى البنوك المحلية وعدم وجود أي مزاحمة بينهما.



الشكل رقم ٤ العلاقة بين الدين الداخلي ومطلوبات القطاع الخاص لدى البنوك المحلية للفترة الثانية المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ١ في الملحق أ

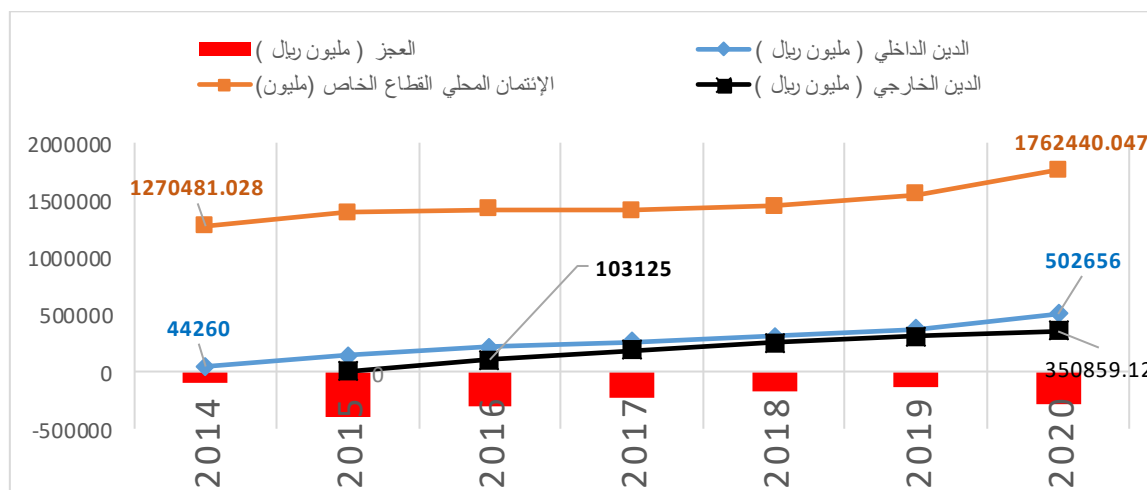
٩. الفترة الثالثة (٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠):

شهدت هذه الفترة إصلاحات هيكلية كبيرة في المالية العامة السعودية تماشياً مع رؤية ٢٠٣٠؛ حيث بدأت تلك الإصلاحات بإنشاء مركز تحقيق كفاءة الإنفاق في ٢٠١٧، وتحويله لاحقاً إلى هيئة مستقلة، سبقها إنشاء نواة المركز الوطني لإدارة الدين في عام ٢٠١٥، وكذلك المركز الوطني للخصخصة، فيما تم البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٨؛ بهدف تنويع مصادر الدخل، الذي ساهم في ارتفاع ترتيب المملكة في مؤشر التعقيد الاقتصادي من المرتبة ٦٩ عام ٢٠١٤ إلى المرتبة ٣٩ في العام ٢٠١٩م.

ولكن هذه الفترة التي امتدت لـ ٧ أعوام ابتداءً من العام ٢٠١٤ اتسمت بعودة العجز للميزانية العامة السعودية، وكذلك عودة الدين العام للارتفاع مرة أخرى لمستويات غير مسبقة، وظهور الدين العام الخارجي للمرة الأولى في تاريخ الموازنة العامة بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦، ويبرز لنا في الشكل رقم ٦ ارتفاع منحني الدين العام الداخلي لكامل الفترة الثالثة بنسبة كبيرة جداً وصلت ١٠٣٥٪ مسجلاً في عام ٢٠٢٠ مستوى ٥٠٢,٦٥٦ مليون ريال بعد أن كان في عام ٢٠١٤ قد بلغ أدنى مستوى تاريخي له بإجمالي ٤٤,٢٦٠ مليون ريال.

وفي جانب الدين الخارجي سجل في عام ٢٠٢٠ أعلى مستوى له ليبلغ ٣٥٠,٨٥٩ مليون ريال، بنسبة ارتفاع بلغت ٧٠,٦٪ خلال ٥ سنوات فقط عن بدايته في عام ٢٠١٦ التي بلغت في إجماليها ١٠٣,١٢٥ مليون ريال، بينما بلغت في نهاية الفترة نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام في المملكة العربية السعودية ٤١٪.

وفي المقابل نجد بأن منحني إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص استمر في الارتفاع فوق المستويات القياسية المسجلة في المرحلة الثانية، مضيفاً نسبة ارتفاع أخرى لكامل الفترة الثالثة بلغت تقريباً ٣٩٪ فنجد أنه سجل في عام ٢٠١٤ إجمالي بقيمة ١,٢٧٠,٤٨١ مليون ريال، فيما بلغ في عام ٢٠٢٠ ما قيمته ١,٧٦٢,٤٤٠ مليون ريال.



الشكل رقم ٥ العلاقة بين الدين الداخلي والخارجي ومطلوبات القطاع الخاص لدى البنوك المحلية للفترة الثالثة المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ١ في الملحق أ

وبالمقارنة بين نسبة ارتفاع إجمالي الدين الداخلي في هذه الفترة مع نفس النسبة للفترة الأولى التي اتسمت كلاهما بالعجز في الموازنة، نجد بأن نسبة الارتفاع في إجمالي الدين العام الداخلي للفترة الثالثة أكثر حدة، لذا نجد أن نسبة الارتفاع في الفترة الأولى قد استغرق ١٣ عاماً ليبلغ ٢٥٣٪. بينما استغرق في الفترة الثالثة فقط ٧ أعوام ليبلغ ١٠٣٥٪.

فيما أوضحت بيانات مؤسسة النقد السعودي (٢٠٢٢) أن انخفاض ودائع الاحتياطي للدولة خلال هذه الفترة بمقدار ٩٤٥ مليار ريال؛ حيث كان في بداية الفترة شهر يناير ٢٠٠٣ بإجمالي بلغ ١,٣٠٣ مليار ريال ليصل في نهاية الفترة في ديسمبر ٢٠٢٠ حوالي ٣٥٨ مليار ريال فقط، مما يعني أن السياسة المالية خلال هذه الفترة قد تنوعت بين استخدام أدوات الاقتراض الداخلي والخارجي إضافة إلى استخدام السحب من الاحتياطي العام، مما ساهم بشكل كبير في تحرير القطاع الخاص من مزاحمة القطاع العام له على الأموال المتاحة للاقتراض لدى البنوك المحلية، وبهذا يتضح استمرار منحى إجمالي مطلوبات القطاع الخاص من المصارف في الارتفاع والبقاء على مستوياته العليا خلال الفترة الثانية ذات الفوائض.

ومن الاستعراض والتحليل السابق يتضح جلياً استمرار وجود أثر المزاحمة بين القطاعين العام والخاص في الفترة ما بين ١٩٩١ و ٢٠٠٢ في اتفاق مع معظم نتائج الدراسات السابقة التي أكدت وجوده منذ سبعينيات القرن الماضي، بينما نجد أن أثر المزاحمة قد توقف في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٤ مع توقف الاقتراض وكذلك العجز في الموازنة.

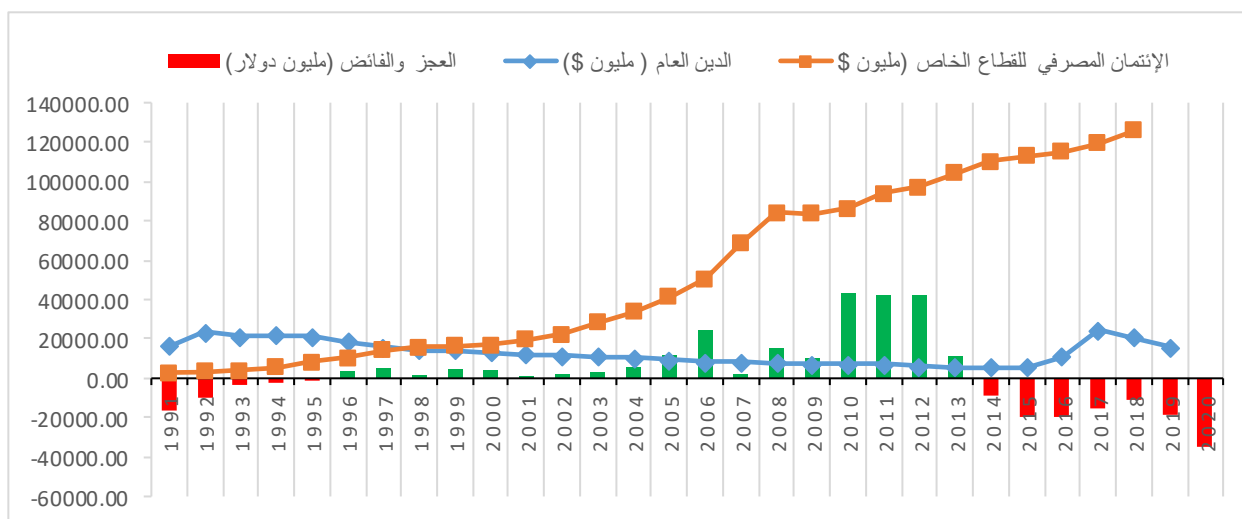
١٠. مبدأ أثر المزاحمة في دول الخليج العربي:

لاختلاف السياسات المالية لدول الخليج في مواجهة فترات العجز في ميزانياتها، وكذلك الاختلاف في الأدوات المستخدمة لذلك وأثرها على مزاحمة القطاع الخاص في سوق التمويل المحلي، تم دراسة وتحليل أثر مزاحمة على سوق التمويل المحلي في كل من سلطنة عمان ودولة الكويت ودولة قطر، واستثناء كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين؛ وذلك لعدم توفر البيانات لكامل فترة الدراسة لمتغيرات الدراسة، وقد تم اختيار هذه الدول لعدة معايير تتطابق فيها مع الحالة في المملكة العربية السعودية منها، (١) تشابه النظام الاقتصادي واعتمادها جميعاً على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) في إيراداتها، (٢) تشابه الأنظمة السياسية الاجتماعية (٣) تأثر هذه الدول بالعوامل الجيوسياسية المشتركة بالمنطقة والعالم، (٤) توفر البيانات الخاصة بالدراسة، وهذه المعايير هي ما يميز هذه التجارب عن بقية تجارب الدول الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة عن المملكة العربية السعودية، وتم دراسة وتحليل بيانات الدين العام وبيانات الائتمان المحلي للقطاع الخاص مع تحليل ارتباط معامل بيرسون من خلال برنامج SPSS لمتغيري الدين العام ومطلوبات المصارف من القطاع الخاص لكل دولة، والتعرف على السياسة المالية المستخدمة لمواجهة المؤدية أو المانعة لمبدأ أثر المزاحمة في كل دولة.

١٠-١ دولة الكويت:

يتضح من الشكل رقم ٨ العلاقة العكسية بين المنحنيين؛ حيث مع انخفاض منحني الدين العام يبدأ ارتفاع منحني الائتمان المصرفي للقطاع الخاص الذي يبتدئ الارتفاع الكبير فيه ابتداء منذ عام ٢٠٠٠م متماشياً مع الانخفاض في الدين العام، مما يدل على تحرير القطاع الخاص من مزاحمة القطاع العام له على موارد الاقتراض المتوفرة في القطاع المصرفي المحلي.

من هذا المنحنى يتضح أن مبدأ تأثير المزاحمة ينطبق للفترة ١٩٩١ حتى ١٩٩٧ وبدء انخفاض تأثيره للفترة ما بعد ١٩٩٧ وتحرر القطاع الخاص من مزاحمة القطاع العام، وهو ما يعكس على نتيجة اختبار ارتباط معامل بيرسون بين المتغيرين في الشكل رقم ٨ الذي يوضح وجود علاقة عكسية متوسطة تساوي (-٠,٤٦٤) بمعنوية أقل من ٠,٠٥ كما هو في الشكل رقم ٨، أي أنه كلما ارتفع إجمالي الدين العام أدى ذلك إلى انخفاض إجمالي الائتمان المصرفي للقطاع الخاص.

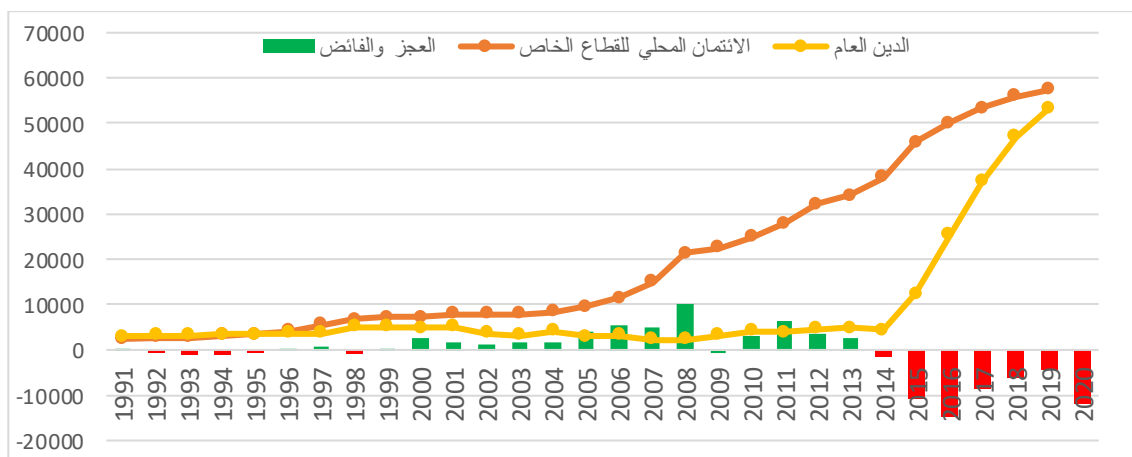


الشكل رقم 6 العلاقة بين الدين العام والائتمان المحلي للقطاع الخاص لدولة الكويت المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ٢ في الملحق أ

لذا نجد أن سياسة الكويت المالية لمواجهة هذا العجز كانت تتركز بشكل كبير على السحب من الاحتياطيات إضافة إلى الاقتراض الخارجي وبعد انتهاء قانون الدين العام ٢٠١٧م اتجهت إلى السحب من الصناديق السيادية لديها كصندوق الاحتياط العام.

٢-١٠ سلطنة عمان:

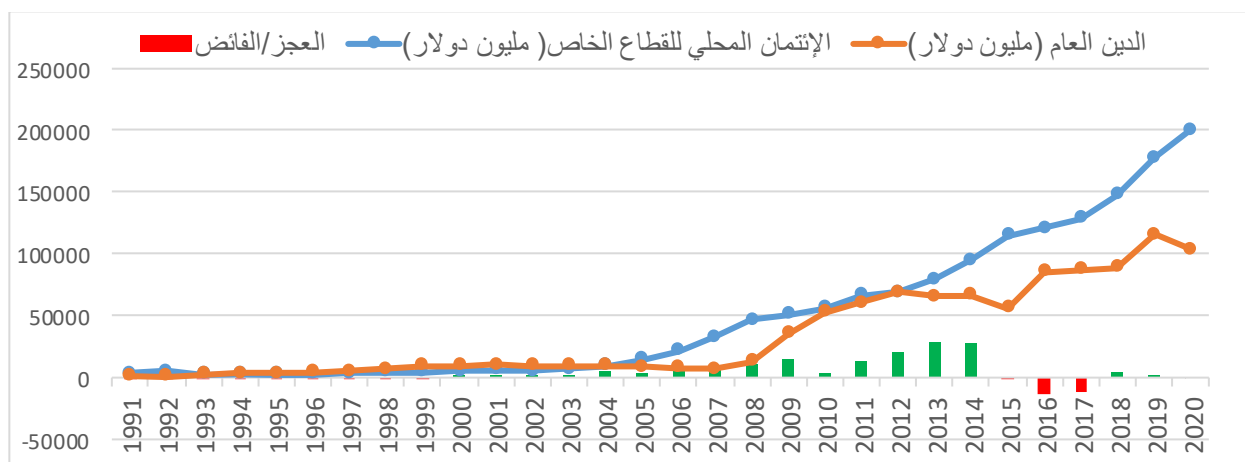
التجربة العمانية ومن الشكل رقم ٩ يتضح وجود علاقة تكاملية بين منحني الدين العام والائتمان المحلي للقطاع الخاص، أي أن هنالك علاقة طردية بينهما ولا وجود لأثر التزاحم بين القطاعين على سوق التمويل المحلي، وهذا ما يتماشى مع نتيجة اختبار ارتباط معامل بيرسون للمتغيرين أبرز علاقة طردية قوية تساوي (٠,٧٨٥) بمعنوية أقل من ٠,٠٥، وهذا ما توصل أيضاً إليه (EI-Radhi, 2018) ضمن كتابه "التنوع الاقتصادي في دول الخليج" حيث وجد علاقة تكاملية قوية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا يعود إلى السياسة المالية العمانية المعلنة في بيانان الموازنة العامة للدولة كما هو بيان (٢٠١٩) الذي أوضح بشكل أساسي أن اختيار أداة الاقتراض الخارجي في مواجهة العجز هو لتلافي مزاحمة القطاع الخاص؛ حيث بلغ نتيجة لذلك نسبة الدين العام الخارجي مستوى ٧٩,٣٪ من إجمالي الدين العام نهاية عام ٢٠١٩م.



الشكل رقم ٧ العلاقة بين الدين العام والائتمان المحلي للقطاع الخاص لسلطنة عمان (مليون دولار)
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ٢ في الملحق أ

٣-١٠ دولة قطر:

استخدمت دولة قطر القروض الخارجية منذ عام ١٩٩٣م وذلك في مواجهة العجز في الموازنة والزيادة الكبيرة في النفقات الاستثمارية والجارية، لذا يتضح من الشكل رقم ١٠ عدم وجود أثر لمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على سوق التمويل المحلي الدين العام والائتمان المصرفي للقطاع الخاص على الرغم من الارتفاع الملحوظ في إجمالي الدين العام منذ العام ٢٠٠٨م والذي يعود بالمقام الأول لمشاريع البنية التحتية والتجهيز لكأس العالم؛ حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي حوالي ٦١٪ من إجمالي الدين العام في عام ٢٠٢٠، فيما تتماشى هذه العلاقة مع نتائج (EI-Radhi (2018) في كتابه المشار إليه سابقاً إلى وجود علاقة تكاملية كبيرة بين القطاع العام والخاص بدولة قطر، إضافة إلى نتائج اختبار ارتباط معامل بيرسون لفترة الدراسة والتي بلغت (٠,٩٦) بمعنوية أقل من ٠,٠٥،



الشكل رقم 8 العلاقة بين الدين العام والائتمان المحلي للقطاع الخاص لدولة قطر
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم ٢ في الملحق أ

في ظل بقاء الاعتماد الرئيسي لهذه الدول الثلاث وبشكل كبير في إيراداتها على النفط والغاز وافتقادها للتنوع الاقتصادي؛ نجد أن السياسة المالية المستخدمة في هذه الدول الثلاث، إضافة إلى سياسة ترشيد النفقات المعلنة، استخدمت جميعها القروض الخارجية، وإن كانت اختلفت في مدد استخدامها، فنجد دولة قطر قد بدأت مبكراً في ذلك منذ بداية التسعينيات، بينما نجد سلطة عمان استخدمته بنسبة أكبر من غيرها؛ حيث بلغ نسبته من الدين الخارجي حوالي الـ ٨٠٪ من إجمالي الدين العام، بينما في دولة الكويت كان الاعتماد الأكبر على السحب من احتياطات الصناديق السيادية لديها كصندوق الاحتياط العام وصندوق الأجيال، وذلك مع تعثر إقرار قانون الدين العام الذي لم يتم إقراره منذ انتهاء فترة القانون السابق في أكتوبر ٢٠١٧م من قِبَل السلطات التشريعية والبرلمانية بدولة الكويت، وهذا ما أدى بدوره إلى عدم وجود أثر لمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد التمويلية في سوق التمويل المحلي لتلك الدول؛ حيث لم يتحمل سوق التمويل المحلي أعباء تمويل العجز في هذه الدول، مما انعكس إيجاباً من خلال الارتقاعات الكبيرة في منحنيات الائتمان المحلي للقطاع الخاص لهذه الدول.

١١. النتائج:

١-١١ هناك أثر لمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية المحلية خلال الفترة ١٩٩١:٢٠٠٢ وذلك نتيجة لاعتماد الحكومة على الاقتراض الداخلي فقط كأداة تمويل لمواجهة العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة خلال نفس الفترة.

٢-١١ ترتب على التغييرات التي حدثت في السياسة المالية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ مجموعة من النتائج من أهمها تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة وسد العجز في الموازنة العامة خلال الفترة الثالثة ٢٠١٤:٢٠٢٠ مما حرر القطاع الخاص من أي مزاحمة له من قبل القطاع العام لدى سوق الموارد المالية المحلية، وبالتالي الدفع بشكل أكبر لمساهمة القطاع الخاص في عجلة الاقتصاد السعودي، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي السعودي. وقد تمثلت تلك التغييرات في الآتي:

(أ) استخدام القروض الداخلية والخارجية معاً من خلال مركز متخصص في إدارة الدين العام.

(ب) السحب من الاحتياطات العامة التي تحققت من فوائض الموازنات السابقة.

(ج) ترشيد وتحقيق كفاءة الإنفاق العام في الموازنة العامة والعمل على ضمان تحقق ذلك من خلال إنشاء مركز مخصص لهذا الغرض.

(د) إقرار ضريبة القيمة المضافة بهدف زيادة الإيرادات وتقليل العجز بالموازنة العامة للدولة.

وقد انعكست تلك التغييرات على إيجاد علاقة تكاملية طردية بين كل من النفقات العامة الجارية المعنية بشراء السلع وتقديم الخدمات العامة مع الائتمان المحلي للقطاع الخاص، وبالتالي الدفع بشكل أكبر لزيادة معدل النمو الاقتصادي.

١٢. التوصيات:

بعد تحليل أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص فيما يتعلق بالموارد المالية المحلية وارتباط ذلك بنسبة كبيرة بالدين العام نتيجة عجز الموازنة العامة للدولة، نطرح بعض التوصيات التي قد تساهم في تقليل تلك المزاحمة بين القطاعين:

١-١٢ في الأجل القصير

الاستمرار في تنفيذ إصلاحات المالية العامة التي واكبت رؤية ٢٠٣٠ لتلبية الاحتياجات التمويلية وسد العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال الاعتماد على المراكز التي تم أنشاؤها لهذا الغرض كالمركز الوطني لإدارة الدين، والمركز الوطني للخصخصة، المركز الوطني لتحقيق كفاءة الإنفاق، وذلك في ظل تفعيل دور الحوكمة والشفافية والمساءلة في إدارة الموازنة العامة.

٢-١٢ في الأجل الطويل

- العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، حتى تنتوع مصادر الإيرادات العامة، بحيث لا يقتصر الأمر فقط على الإيرادات النفطية بما تتضمنه من تقلبات نتيجة التغييرات في أسواق النفط.
- التوسع في برامج الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يقتصر الإنفاق العام على المشروعات التي قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، أو المشروعات التي تتضمن إنتاج سلع أو تقديم خدمات قد يحتكرها القطاع الخاص (السلع والخدمات الأساسية).

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

الإحصائيات السنوية. (2021, May 31). SAMA. Retrieved March 3, 2020, from <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx>.

- الجراح، محمد بن عبدالله، والمحيميد، أحمد بن عبدالكريم. (١٩٩٧). الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س ٢٢، ع ٨٦، ٨٣ - ٩٣. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/52894>
- الرسول، أحمد أبو اليزيد، والعمر، إبراهيم بن صالح بن عبدالله. (٢٠١٠). العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بالمملكة العربية السعودية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س ٣٦، ع ١٣٨، ٣٢٣ - ٣٦١. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/58139>
- بري، زين العابدين بن عبدالله. (٢٠٠٢). التزاحم بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، مج ١٤، ع ٢، ٢٧٥ - ٢٩٠. مسترجع من <http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/46958>
- غصان، حسن بن بلقاسم، والهجهوج، حسن بن رقدان. (٢٠٠٩). اختبار أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع ٤، ٣٤ - ٤١. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/79844>
- وزارة المالية العمانية. بيان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩م. استرجع من <https://www.mof.gov.om/ar/YearlyBudget> (٢٠١٩). قياس أثر دورة حياة المنشأة على تكلفة رأس المال وعوائد الأسهم في منشآت الأعمال: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Albatel, A. H. (2005). Government budget deficits and the crowding out of private sector investment in Saudi Arabia. *Journal of King Saud University, Administrative Sciences*, 17, 1-28.
- Anyanwu, A. A. (2016). Government domestic debt, private sector credit, and economic growth in oil-dependent countries: a dynamic panel data analysis (Doctoral dissertation, Lincoln University).
- Atabaev, N., Ganiev, J., & Alymkulova, N. (2018). Crowding-out (or-in) effect in transition economies: Kyrgyzstan case. *International Journal of Development Issues*.
- Central Government External debt. Qatar Central Bank - Central Government External Debt. (n.d.). Retrieved June 4, 2022, from <http://www.qcb.gov.qa/english/publications/statistics/governmentexternaldebt/pages/governmentexternaldebt.aspx>
- El-Radhi, Y. (2018). *Economic Diversification in the Gulf States: Public Expenditure and Non-Oil Economic Growth in Bahrain, Oman and Qatar*. Gerlach Press.
- Looney, R. E. (1995). A post-Keynesian assessment of alternative Saudi Arabian austerity strategies.
- Mitchell, M. and Debnam, J. (2010), "In the Long Run, we're All Crowded Out", *Mercatus Center George Mason University working Paper*, No 10-60, p. 11.
- Public debt went up in Saudi Arabia. (2022, April 24). *Countryeconomy.Com*. <https://countryeconomy.com/national-debt/saudi-arabia>
- The Atlas of Economic Complexity by @HarvardGrwthLab. (n.d.). *Atlas-International-Frontend*. Retrieved May 21, 2022, from <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings>
- Domestic credit to private sector (% of GDP) | Data. (n.d.). *The Worldbank*. Retrieved June 4, 2022, from <https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>.

The impact of crowding out between the public and private sectors in the domestic finance market in the Kingdom of Saudi Arabia

Nawaf Abdul Rahman Muhammad Al-Sahma

PhD Researcher

Department of Public Administration

College of Business Administration

King Saud University

nawaf.a.q@Gmail.com

Abstract

The study aims to identify the impact of crowding out between the public and private sectors in the domestic finance market in the Kingdom of Saudi Arabia. By studying the use of the debt instrument within the Saudi financial policy to meet its financing needs and face the deficit in the public budget and the relationship with domestic credit to private sector. The study used the quantitative and qualitative descriptive approach for data of internal, external public debt, data on domestic credit to private sector, and government expenditures for the period between 1991 and 2020. The study concluded that there was an effect of crowding out from 1991 until 2002, a period in which only internal debt was used, while the study concluded that there is an absence of an impact of crowding out during the remaining period till 2020. This significant impact of this relationship came from the side of current public expenditures, Due to the use of fiscal policy since 2015 through a set of different tools to confront the budget deficit, such as internal debt and external debt and the use of Budget surpluses, and many public finance management reforms that was implemented within the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030.

Keywords

Crowding out, public debt, Domestic Credit, Private Sector.